المستقبل
AL-MUSTAQBAL
المستقبل - السبت ٩ آب ٢٠٠٨ م - ٨ شعبان ١٤٢٩ هـ

اجتماع في غرفة بيروت يبحث برنامج «الهيئة المنظّمة»

شحادة: مناقشة خطة تحرير الاتصالات لا تزال مفتوحة

قريطم: التخصيص يكبح تصاعد الدين وينشط الاستثمار

أعلن رئيس «الهيئة المنظّمة للاتصالات» (TRA) ومديرها التنفيذي كمال شحادة أن الهيئة التي أنجزت مسودّة برنامجها لتحرير القطاع، لا تزال منفتحة على متابعة المشاورات بشأنها في إطار حوار وطني مع كلّ الهيئات الاقتصادية والنقابية وهيئات المجتمع المدني، وكذلك مع وزارة الاتصالات. وأكد ان الحكومة التي تدرك الحاجة إلى الإصلاح، التزمت فتح قطاع الاتصالات أمام المنافسة، واعتبرته رافعة مهمّة للتنمية الاقتصادية.

وكان شحادة يتحدّث، الخميس، في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، خلال ورشة عمل حول برنامج تحرير قطاع الاتصالات، حيث تولى شحادة توضيحات الهيئة بشأن ما أثاره رئيس الغرفة غازي قريطم من ملاحظات مجلس إدارتها على البرنامج المذكور، حيث اعتبر قريطم أن طرح مسألة تحرير وتخصيص الخدمات العامة يأتي من ضمن التوجه الإصلاحي العام، وكمدخل لخفض الانفاق العام، وأداة لكبح تصاعد الدين العام، وعامل منشّط للاستثمار الخاص.

الاجتماع الذي حضرته أيضاً عضو مجلس إدارة الهيئة المنظّمة ورئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلكين محاسن عجم، شارك فيه رئيس غرفة صيدا والجنوب محمد الزعتري، رئيس نقابة المقاولين والاشغال العامة فؤاد الخازن، رئيس جمعية شركات الضمان إبراهام ماتوسيان، رئيس جمعية تجار بيروت نديم عاصي، نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد لمع، الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر، رئيسة تجمع سيدات الأعمال ليلى كرامي، المدير العام لجمعية الصناعيين سعد الدين العويني، نائب رئيس نقابة الفنادق شكيب يو درغم، أعضاء مجلس إدارة غرفة بيروت وجبل لبنان ناجي مزنّر وغسان بلبل وعلي الخطيب ومروان اسكندر وعبدالله عطية، مندوبون عن شركتي الخلوي «MTC Touch» و«ALFA».

قريطم

وقال قريطم إن «قطاع الاتصالات يحتل ضمن هذا التوجه اهتماماً استثنائياً»، ورأى أن «الإطار القانوني المستجد بعد إنشاء الهيئة المنظمة بدون إعادة هيكلة وزارة الاتصالات وإصدار المراسيم التنظيمية المتكاملة كما ينص على ذلك القانون، وبالتالي استمرار المديريات العامة في الوزارة وهيئة «أوجيرو» في العمل حسب القوانين المعمول بها سابقاً، وعدم إنشاء شركة «اتصالات لبنان»، شكلت عوامل أسهمت في نشوء واقع غير مكتمل».

وأكد أن مقاربة مسألة تحرير قطاع الاتصالات وتخصيصها يجب ان تتم من أوجه عدة، أبرزها:

- أولاً: الهدف من التخصيص، وما إذا كان يهدف إلى خفض الدين العام عبر بيع رخص شركتي الخلوي، وتأمين خدمة اتصالات بمستوى عالمي، من خلال سوق تنافسية مبنية على بنى تحتية ذات تقنية متطورة.
- ثانياً: اعتماد مبدأ المفاضلة اقتصادياً في الخيارات المطروحة، وهنا نرى ضرورة إعادة إطلاق عملية المزايدة العالمية لتخصيص الخلوي من خلال الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة.
- ثالثاً: تسعير الخدمات، وقد كان من المفترض عند الترخيص لشركتي الخلوي أن تتحسن شروط المنافسة في الاسعار وفي جودة الخدمة المقدمة، ما يعطي المستهلكين خيارات اوسع ويسمح للشركات بتنمية استثمارتها وتطويرها. غير أن خلاف ذلك قد حصل، فغلب الطابع الاحتكاري على هاتين الشركتين بالتساوي عفواً أو قصداً، واستكانت الشركتان والمستهلكون إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة بتكلفة مرتفعة نسبياً.
- رابعاً: حق الجمهور في الاستفادة من عمليات التخصيص. ففتح أبواب التخصيص أمام الجمهور من شأنه تنشيط الانفاق الاستثماري الخاص بمعدلات ينتج عنها نسب نمو مرتفعة تضع الاقتصاد برمته على مسار التعافي.
- خامساً: ضرورة التطوير التكنولوجي.

شحادة

ثم أجرى شحادة عرضاً مفصّلاً حول الموضوع، تركّز على ٣ محاور أساسية، هي: منافع تحرير قطاع الاتصالات، الحاجة الملحة إلى إصلاح تنظيمي، ورؤية الهيئة المنظّمة وبرنامجها.

وعرض شحادة المنافع التي تنتج عن الخصخصة، وهي تشمل بالنسبة إلى المستهلك، زيادة نسب استعمال خدمات الاتصالات وتوسيع مروحة الخيارات وتخفيض الأسعار وإتاحة تقنيات وخدمات جديدة والوصول إلى المناطق المفتقرة إلى الخدمات.

أما بالنسبة إلى صناعة الاتصالات، فتشمل منافع التحرير إدخال تقنيات جديدة، وجعلها صناعة تتمتّع بكفاءة عالية، وجذب الاستثمارات إليها، وتحسين مستوى الترابط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. في حين أن المنافع بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني تتضمن زيادة معدّل النمو، جني الواردات من الخصخصة والتراخيص، توفير الكثير من فرص العمل الجديدة، الانضمام إلى نظام التجارة الدولية، تحفيز نمو قطاع المعلومات، تحسين القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد والمؤسسات اللبنانية، وتحسين أدائه عموماً.

وأوضح شحادة أن كل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في معدّلات الاختراق (عدد المشتركين) في الهاتف الخلوي في الدول النامية تؤدّي إلى زيادة نسبتها ١,٢ في المئة في الناتج المحلي المجمل، كما ان كل اختراق إضافي لخدمات «الحزمة العريضة» (Broadband) نسبته ٢٠ في المئة، يؤدي إلى نمو نسبته ٠,٦ في المئة في الناتج المحلي المجمل.

وفي المحور الثاني، تطرّق شحادة إلى مواطن القوّة ونقاط الضعف في قطاع الاتصالات المحلي، مشيراً الى أن الاختراق في خدمات الاتصالات كان بطيئاً للغاية بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧. وقال « لا تزال سوق الاتصالات غير متطوّرة بالمقارنة مع الدول الأخرى، فيما تُصنّف تكاليف الهاتف الخلوي في لبنان بين التكاليف الأعلى في المنطقة بسبب الافتقار إلى المنافسة وارتفاع الضريبة».

ولفت إلى أن مستخدم الإنترنت في لبنان يقضي ٨ أضعاف الوقت اللازم لإتمام عمله مقارنة مع الوضع في دول مشابهة، في حين أن نسبة استعمال خدمات خط «الإنترنت الرقمي السريع» (DSL) في لبنان هي الأدنى على مستوى المنطقة.

أما في المحور الثالث والأخير، فقد أوضح شحادة أن مهمّة الهيئة يمكن اختصارها في «إيجاد بيئة مُنظّمة من شأنها أن تساعد سوق الاتصالات على تقديم آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية ومعقولة، وعلى أوسع نطاق ممكن للشعب اللبناني ولشركات الأعمال».

وكشف شحادة أن الهيئة تخطط لإطلاق «تراخيص الحزمة العريضة الوطنية» و«تراخيص النفاذ إلى الحزمة العريضة» في الفصل الرابع من سنة ٢٠٠٨.

وبعد الانتهاء من المداخلة، جرى نقاش مطول بين الحضور حول المواضيع المطروحة. وفي نهاية الورشة، اتّفق على عقد اجتماعات اخرى لمتابعة النقاش الجاري حول مستقبل قطاع الاتصالات ولا سيما خصخصة الخلوي، ضمن سياسة الهيئة المنظّمة الهادفة إلى توسيع الحوار مع هيئات المجتمع المدني.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"